ظاهرتا الاشتغال والتنازع قراءة بين النحو والتفسير

ايمن عبدالاله عبد الواحد الشكري
الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة الشؤون النيابية

The Phenomena of Engagement and Dispute: A Study between Syntax and Interpretation."

Ayman Abdul-Ilah Abdul-Wahid Al-Shukri
General Secretariat of the House of Representatives / Parliamentary Affairs Department.

المستخلص

تُعَد قضية الاشتغال والتنازع واحدة من قضايا النحو الأكثر قدرة على كشف منهج النحاة، وخصوصاً مسألة المفارقة بين نظريتهم والواقع اللغوي الذي اعتمدوا عليه والبابان من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً وتعقيداً، ويبدو الاضطراب في كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة ، وان الفعل المشغول وهو العامل الذي اشتغل عن العمل في الاسم المتقدم بالعمل في ضميره أو سببيه فإنّ من شروطه اتصاله بالاسم السابق وصلاحيته للعمل في ما قبله والاشتغال عن الاسم السابق بضميره، وأخيراً موافقته للفعل المفسِّر المحذوف، وآخر أركان الاشتغال هو الشاغل أو المشغول به، وهو ما اشتغل به العامل عن العمل في الاسم المتقدّم، ومن شروطه أن يكون ضميراً معمولاً للشاغل وأن تتحد وجهة ناصب المشغول عنه والشاغل.

والتنازع هو أن يتقدّم في اللفظ عاملان فأكثر من فعل متصرّف أو شبهه ، مذكوران في اللفظ ، أتفقا في العمل أو اختلفا فيه على معمول واحد مطلوب لكل واحد منهما من حيث المعنى مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .

الكلمات المفتاحية، الاشتغال، التنازع، النحو العربي، التفسير

Abstract

The issue of preoccupation and conflict is one of the most capable grammar issues of revealing the grammarians' approach, especially the issue of the discrepancy between their theory and the linguistic reality on which they relied. The two chapters are among the most turbulent and complex grammatical chapters. The turbulence appears in the abundance of conflicting opinions and doctrines. The preoccupied verb, which is the agent that is preoccupied with the work on the preceding noun by working on its pronoun or its causative, one of its conditions is its connection to the preceding noun and its suitability to work on what precedes it and to be preoccupied with the preceding noun by its pronoun, and finally its agreement with the deleted explanatory verb. The last pillar of preoccupation is the preoccupant or the preoccupied with, which is what the agent is preoccupied with from working on the preceding noun, and one of its conditions is that it is a pronoun that is used for the preoccupant and that the direction of the nominative of the preoccupied with and the preoccupant is the same. Conflict is when two or more factors precede the word, from a transitive verb or something similar, mentioned in the word, and they agree in the work or differ in it on one object required for each one of them in terms of meaning, whether raised, accusative, or genitive.

Keywords: preoccupation ,conflict, Arabic grammar, interpretation

المقدمة

التنازع هو أن يتقدم في اللفظ عاملان فأكثر من فعل متصـرف أو شـبهه ، مذكوران في اللفظ ، اتفقا في العمل أو اختلفا فيه على معمول واحد مطلوب لكل واحد منهما من حيث المعنى مرفوعاً أو منصـوباً أو مجروراً ، نحو: لقيني وأكرمني زيد ، أو لقيت وأكرمتُ زيداً ، أو ضربني وأكرمت زيداً

وقد تحدث المبرِّد عن التنازع فذكر أنَّ المختار عند العرب إذا عطف الفعل على الفعل وذكر المعمول بعدهما إعمال الثاني لقربه نحو: ضـربت وضـربني زيد، فزيد فاعل للثاني ، ويبقى الأول فارغاً وقد حذف مفعوله بدليل الثاني. وقد صـرّح المبرِّد أنَّ هذا مذهب البصـريين أي اختيارهم إعمال الثاني ، وكأنَّه يشير إلى مذهب الكوفيين الذين يختارون إعمال الأول

غير أنَّ المبرِّد يذكر أنَّ إعمال أحد العاملين جائز ، وعندئذٍ يحذف معمول الثاني ، قال تعالى: ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ الاحزاب:٣٥، لأنَّه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً، وذلك من وجهين: أحدهما أنّهُ لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليل ولم أطلب قليلاً من المال ، وهذا متناقض ، لأنّهُ يخبر تارة بانَّ سعيَهُ ليس لأدنى معيشة ، وتارةً بأنَّهُ يطلب القليل ، وذلك متناقض .

المبحث الأول

أركان الاشتغال وشروطه وضوابطه

المطلب الأول : أركان الاشتغال

تعد قضية الاشتغال والتنازع واحدة من قضايا النحو الأكثر قدرة على كشف منهج النحاة، وخصوصاً مسألة المفارقة بين نظريتهم والواقع اللغوي الذي اعتمدوا عليه والبابان من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً وتعقيداً، ويبدو الاضطراب في كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة.

ويتفاوت أسلوب النحاة في تعريف الاشتغال بين الاختصار الذي لا يوضح أطراف الموضوع كلها والشرح المطول الذي يعرض القضية في صورتها المتكاملة. فالاشتغال هو (أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو موضعه)[١].

وإذا جئنا إلى التعريفات الحديثة وجدناها تدور كذلك في الإطار نفسه، ومن هذه التعاريف: (أن يتقدم اسم واحد، ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة، أو يعمل في سببي للمتقدم مشتمل على ضمير يعود على المتقدم، بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذي يباشر العامل ومن السبب وتفرغ العامل للمتقدم لعمل فيه النصب لفظاً أو معنى كما كان قبل التقدم) [٢] .

وأركان الاشتغال حسب ورودها أربعة: الفعل المضمر، والاسم المشغول عنه، والفعل المفسِّر، والمشغول والمشغول به، ولكل واحد من هذه الأركان شروطه الكثيرة التي أسهب النحاة في سردها، ومن أمثلة أسلوب الاشتغال قوله تعالى "إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين"[٣] ، فالشمس والقمر مفعول لفعل

محذوف يفسره الفعل رأيتهم. وفيما يتصل بالفعل المضمر وموافقته للفعل المظهر فإن صور الموافقة بينهما تتنوع بين الموافقة لفظاً ومعنى مثل (زيداً أكرمته) والتقدير: أكرمت زيداً، ومنه في القرآن الكريم "والسماء بنيناها"[٤] (١)، والصورة الثانية للموافقة في المعنى دون اللفظ مثل: (زيداً مررت به) والتقدير: جاوزت زيداً مررت به. وقد أطال النحاة في شرح هذه المسألة إطالة يشوبها قدر كبير من المبالغة وافتراض كل الصور، ومن صور العلاقة بين الفعل المحذوف والفعل المذكور أن يخالفه من حيث اللفظ والمعنى معا، ولا يتم ذلك إلا بوجود قرينة تدل على هذه المخالفة مثل الإجابة: "كتاباً أقرؤه" على السؤال: ماذا اشتريت؟ فالمحذوف مخالف للمذكور لفظاً ومعنى هذا عن الركن الأول وهو الفعل المضمر، أما الركن الثاني وهو الاسم المشغول عنه فقد اختلف النحاة حول ناصبه فذهب الجمهور إلى أن المشغول عنه منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور لأنه يدل عليه، ووجب الإضمار للاستغناء عنه، وهذا الرأي هو الذي ساد في كتب النحو وقام على أساسه باب الاشتغال في تراثنا النحوي، وذهب الكوفيون إلى أن المشغول عنه منصوب بالفعل المذكور بعده، ويتفرّع داخل المدرسة الكوفية رأي آخر للفراء يذهب إلى إعمال الفعل المذكور في الاسم المشغول عنه والضمير معاً[٥] .

المطلب الثاني

شروط الاشتغال وضابطه

أمّا شـروط المشـغول عنه وهو الاسـم المتقدم على الفعل المشـغول فهي كثيرة منها التقدّم وعدم التعدد مع اتحاد العامل، وقابليته للإضـمار والافتقار لما بعده وأخيراً ألا يكون نكرة محضة، وتتوافر الشروط كلها في مثل (زيداً أكرمته).

وثالث أركان الاشـتغال هو الفعل المشـغول وهو العامل الذي اشـتغل عن العمل في الاسم المتقدم بالعمل في ضـميره أو سـببيه فإن من شـروطه اتصـاله بالاسم السـابق وصـلاحيته للعمل في ما قبله والاشـتغال عن الاسم السـابق بضـميره، وأخيراً موافقته للفعل المفسِّر المحذوف.

وآخر أركان الاشـتغال هو الشـاغل أو المشـغول به، وهو ما اشـتغل به العامل عن العمل في الاسـم المتقدم، ومن شـروطه أن يكون ضـميراً معمولاً للشـاغل وأن تتحد وجهة ناصـب المشـغول عنه والشـاغل[٦] ويجوز حذف هذا الشـاغل كما في قوله تعالى (وكلا وعد الله الحسنى)[٧] ، والتقدير: وكلا وعده، وكذلك قول الشاعر:

حميت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح

والتقدير: وما شـيء حميته. أمّا عن أحكام الاشـتغال الإعرابية فهي خمسـة أحكام: وجوب النصـب وترجيح النصـب، واسـتواء الرفع والنصـب، وترجيح الرفع، ووجوب الرفع. ويمثل الحكم الأول، وهو وجوب النصب، الشكل الآتي:

أداة تختص بالدخول على الفعل + اسم + فعل + ضمير أو سبب منصوب كما في قول الشاعر:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

والحكم الثاني ترجيح النصب مع جواز الرفع يمثله الشكل الآتي:

اسم + فعل طلبي + ضمير أو سببي منصوب.

ومنه قول الشاعر:

هريرة ودّعها وإن لام لائم غداة غد أم أنت للبين واجم

والحكم الثالث وهو استواء النصب والرفع فيمثله الشكل الآتي:

جملة ذات وجهين + عاطف + اسم + فعل + ضمير أو سببي منصوب والجملة ذات الوجهين هي الجملة التي صدرها اسم وخبرها فعل مثل (زيد قام وعمرو أكرمته) فيستوي رفع كلمة عمرو ونصبها.

والحكم الرابع للمشغول عنه هو اختيار الرفع وترجيحه على النصب فيمثله الشكل الآتي:

اسم + فعل + ضمير أو سبب منصوب

وذلك عندما لا يوجد موجب للنصب أو الرفع أو ما يرجح النصب أو ما يجوز فيه الأمران على السواء، ومنه قول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليَ ذنباً كله لم أصنع

برفع (كله) والتقدير لم أصنعه.

وقد ذهب مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى أن الصيغة الأساسية للباب (محمد رأيته) يجوز فيها الوجهان النصب على المفعولية والرفع على الابتداء، أي جواز استواء الأمرين[٨] .وآخر الأحكام وجوب الرفع، ويخرج هذا القسم من الاشتغال لأن تعريف الاشتغال يعني خصوص النصب[٩] وإنما جاء ذكره على سبيل الضرورة في تتميم ذكر الأقسام[١٠] .

وقد دار خلاف بين النحاة حول موقع جملة الاشتغال من الإعراب. وجملة الاشتغال جملة تفسيرية عند النحاة بلا خلاف، والجملة التفسيرية من الجمل التي ليس لها

محل من الإعراب عند النحاة وهي كما يقول ابن هشام (الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه) [١١].

وذهب الشلوبين إلى أن موقع الجملة المفسرة يتحدد بحسب ما تفسره فلا يكون لها موضع في مثل (زيداً ضربته) لأن الجملة المفسرة أيضاً ليس لها موقع، وتكون جملة الاشتغال في محل رفع في مثل قوله تعالى "إنا كل شيء خلقناه بقدر"(القمر:٤٩)، وذلك لأن المفسر في محل رفع خبر إنَّ، وهو رأي يلقى قبولاً عند المحدثين.

وأما الظاهرة الثانية في هذه الدراسة فهي ظاهرة التنازع، فيعرفها السيوطي بقوله: (إذا تعلق عاملان) فأكثر كثلاثة وأربعة (من الفعل وشبهه) كالوصف واسم الفعل اتحد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كإن وأخواتها (باسم) بأن طلبا فيه رفعاً أو نصباً أو جراً بحرف أو أحدهما رفع والآخر خلافه (عمل فيه أحدهما) السابق أو الثاني باتفاق الفريقين[١٢] .

فالتنازع هو توجه عاملين أو أكثر إلى معمول يطلبه كل منهما من حيث المعنى، فيعمل فيه الثاني لقربه حسب مذهب أهل البصرة، ويعمل الأول في ضميره، أو يعمل الأول في الاسم لسبقه حسب مذهب أهل الكوفة ويعمل الثاني في ضميره.

ونلاحظ هنا قانونين يلعبان دوراً كبيراً في التراث النحوي عامة وفي هذا الباب خاصة، والقانون الأول هو قانون السبق؛ فالأسبق له الأولوية في الحكم والعمل، والقانون الثاني قانون الجوار، فالتجاور له اعتباره الكبير في أبواب نحونا العربي، ولعلنا نلمح أثراً كبيراً للقانونين في مباحث الفقه أيضاً، ولا يخفى علينا ما بين العلمين من علاقة وثيقة وأثر وتأثر. [١٣]

المبحث الثاني

التنازع وضابطه

التنازع هو أن يتقدم في اللفظ عاملان فأكثر من فعل متصرف أو شبهه ، مذكوران في اللفظ ، اتفقا في العمل أو اختلفا فيه على معمول واحد مطلوب لكل واحد منهما من حيث المعنى مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، نحو: لقيني وأكرمني زيد ، أو لقيت وأكرمتُ زيداً ، أو ضربني وأكرمت زيداً[١٤].

وقد تحدث المبرِّد عن التنازع فذكر أنَّ المختار عند العرب إذا عطف الفعل على الفعل وذكر المعمول بعدهما إعمال الثاني لقربه نحو: ضربت وضربني زيد، فزيد فاعل للثاني ، ويبقى الأول فارغاً وقد حذف مفعوله بدليل الثاني. وقد صرّح المبرِّد أنَّ هذا مذهب البصريين أي اختيارهم إعمال الثاني ، وكأنَّه يشير إلى مذهب الكوفيين الذين يختارون إعمال الأول[١٥].

غير أنَّ المبرِّد يذكر أنَّ إعمال أحد العاملين جائز ، وعندئذٍ يحذف معمول الثاني ، قال تعالى: ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾[١٦] ، فالفعلان فارغان في اللفظ مُعملان في المعنى. ويجوز عنده إعمال الأول مع جواز إعمال الثاني ، ومما جاء من ذلك قول الفرزدق:

وإنَّ حراماً أن أسُبَّ مقاعساً ... بآبائي الشُمِّ الكرامِ الخضارمِ

ولكنَّ نصفاً لو سببتُ وسبَّني ... بنو عبد شمس من مناف وهاشمِ[١٧]

غير أنَّ إعمال الأول يكون في بعض الأحيان واجباً ، لأنَّ إعمال الثاني يفسد المعنى كقول امرئ القيس:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ، ولم أطلبْ ، قليلٌ من المال[١٨]

وهذا القول استدل به الكوفيون على اختيار إعمال الأول ، ولم يَفُتْ المبرِّد أن سبب إعمال الأوّل مراعاةً للمعنى[١٩] ، لأنَّه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً، وذلك من وجهين: أحدهما أنّهُ لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليل ولم أطلب قليلاً من المال ، وهذا متناقض ، لأنّهُ يخبر تارة بانَّ سعيَهُ ليس لأدنى معيشة ، وتارةً بأنَّهُ يطلب القليل ، وذلك متناقض ، والثاني أنَّهُ قال في البيت الذي بعده:

ولكنما أسعى لمجدٍ مُؤثّلٍ وقد يدركُ المجدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

والجدير بالذكر أنَّ المبرِّد قد أفاد من كلام سيبويه في هذه المسألة ، وكذلك أفاد من شواهدِهِ[٢٠].

وقال آخر:

فردَّ علي الفُؤاد هوىً عميداً وسُوئِلَ لو يبينُ لنا السُؤالا

وقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يَقْتَدْنَنا الخُرُدَ الخِدالا[٢١]

معناهُ: ونرى الخُرُدَ الخِدالَ يقْتدننا. ولو أراد إعمال الآخر لقال: بها يقتادنا الخُرُدُ الخِدالُ. ولكنّه لم يكتف بذلك ، بل تعمق في مسائل هذا الباب ، منها افتراضه سؤالاً عن ذلك بقوله: ((إذا سُئلت – كيف تقول: قام وقَعَدَ أخواك على إعمال الأول؟ فإن الجواب: قامَ وقعدا أخواك ، فإن أعملت الثاني قلت: قاما ، وقعد أخواك ، فإن

قيل: لِمَ أضـمرت في (قاما) الأخوين من قبل أن تذكرهما ، والإضـمار لا يكون قبل المذكور؟ فإنَّما جاز الإضـــمار من قبل أن الأخوين ارتفعا بقعد ، فخلا (قام) من الفاعل ، ومُحال أن يخلو فعل من فاعل ، فأضـمرت فيه ليصـح الفعل من اتصـال الفعل بالفاعل ، وأضمر على شريطة التفسير)).[٢٢]

وإن كان المبدوء به مفعولاً لا تضـــمره ، لأنَّ المفعول يســـتغنى الفعل عنه نحو: ضربتُ فأوجعته زيداً ، إذا أعمل الأول ، لأنَّ المراد: ضربتُ زيداً فأوجعته، إذا أعمل الثاني قال: ضربتُ فأوجعتُ زيداً ، فلم يُضمِر الهاء ، لأنّها مفعوله ، ولولا أن الفعل لا بدَّ له من فاعل لما أضـــمر في المثال الأوّل. ونقول: ضـــرباني وضـــربت أخويك ، إذا أعملنا الثاني وضربوني وضربت قومك. فإن أعملنا الأوّل قلنا: ضربني وضربتهما أخواك ، وضربني وضربتهم قومُك[٢٣].

المطلب الاول :مفهوم التنازع:

لا جرمَ أنّ النحويين اختلفوا في تحديد مصطلح (التنازع) و تعريفه، كما اختلفوا في وجه تسميته و جوانِبِه المختلفةِ، و لم يكن مصطلح التنازع معروفًا لدى سيبويه (ت: ١٨٠هـ). إن القدماءَ لم يهتمّوا به اهتمامًا وافيًا؛ لأن العلومَ كانت في عُنْفُوَانِ شبابها، و تأتي معالجتُهُم له مبعثرةً في كتب النحو. فما نجده من مصـــطلحاتٍ عند أحدِ النحاة، كثيرًا ما نجد ما يُخالفُهُ لفظًا عند غيره، أو نجد هذا المصطلحَ لمفهوم آخر و ذلك في موضـــع آخر، ناهيك عن تداخل المصـــطلحات بين العلومِ المختلفة؛ لذلك أرى أن ســيبويه يذكر مســائلَ التنازع تحت عنوان: " هذا باب الفاعِلَيْنِ و المفعُوْلَيْنِ اللّذَيْنِ كلٌ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعِلِهِ مثلَ الذي يَفْعَلُ به و ما كان نحو ذلك" و إن كان رحمه الله لم يجمعْ في الترجمة مســـائلَ الباب كما جرت عادته في أكثر أبواب

كتابه و إنما اكتفى منها ببعض مسائل الباب اتّكالاً على فهم الباقي في نثر المسائل أو مـــن تفهيم الموقف،...". وتابع الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) وغيره سيبويه في هذا المفهوم و ذكر أحكامَ التنازع تحـــت عنوان: " باب الفاعلَين والمفعولَيْن اللَّذَيْن يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر" [٢٤] و نرى المـبرّد (ت: ٢٨٥هـ) يعرِض مسـائلَ هذا الباب تحت عنوان:" الإخبار في باب الفِعْلَيْنِ المعطوف أحدهما على الآخـر" [٢٥]. و سار مسيرَه سابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني (ت: ٦٨٠هـــ) فيعرض مسائلَه تحت عنوان: " عقد في باب إعمال الفِعْلَيْنِ اللَّذَيْنِ يعطف أحدهما على الثاني" [٢٦] . و لم يتعرض الزمخشري (ت: ٥٣٨هـــ) لذكر مصطلح التنازع، و لكنه يذكر مسائله تحـــت باب الفاعل و يقول: " و من إضمار الفاعل قولك ضَرَبَنِي و ضَرَبْتُ زيدًا ... و لما لم يكن بدّ من إعمـــال أحدهما فيه أعملت الذي أوليـته إياه"[٢٧] و يذكر موفق الدين ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) مسائلَ هذا الباب تحت عنوان:" هذا الفصـــل من إعمال الفِعْلَيْنِ و هو باب الفاعلَيْن و المفعولَيْنِ" [٢٨] لقد ظهر هذا المصطلح في الوجود أول ظهوره لدى ابن هشام (ت: ٦٧١هـــ). و قد تابعه النحاة الذين جاؤوا بعده، و يكاد يكون المصطلح قد ستقرّ في كتبهم، إلا أننا نجد أن بعضهم يستعمل مصطلحًا آخر أيضا معه، و هو مصطلح الإعمال . بكسر الهمزة . عند الكوفيين [٢٩] .

تعـــريفه لغةً: يجدر بنا قبل أن نتحدّث عن تعريف التنازع اصطلاحًا أن نشير إلى معناه لغة: و هو مصدر على زنة (تَفَاعَلَ) و التنازع: التخاصم و التجاذب و تنازع القوم في الشيء: اختصموا، و بينهم نزاعة، أي خصومة في حق.

تعريفه اصـطلاحًا: لقد عرّفه النحويون بتعريفاتٍ متعددة كلها تعطي المعنى نفسَـه مع فروق بســـيطة. و مرّ بنا أن ســـيبويه لم يقدم على عادته التي التزمها في كل

موضوعاته تقريبًاــ أي تعريف دقيق مباشر له، و لكنه يتضح هنا من خلال العنوان حيث قال: " هذا باب الفاعلَين و المفعولَين اللَّذَيْنِ كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به و ما كان نحو ذلك".

و هو قولك: ضَرَبْتُ و ضَرَبَنِيْ زيدٌ، و ضَرَبَنِيْ و ضَرَبْتُ زيدًا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ..." . و قد عرّفه الزجاجي (ت: ٣٣٧هـــ) بالأسلوب نفسِهِ حيث قال:" باب الفِعْلَيْنِ و المفعولَيْنِ اللَّذَيْنِ يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر" [٣٠] ، و ذهب المبرّد إلى أنه: " الإخبار في باب الفِعْلَين المعطوف أحدهما على الآخر و ذلك قولك: ضـــربتُ، و ضـــربني زيدٌ ..." . و تابعه ابن يعيش الصنعاني (ت: ٦٨٠هـــ) و هو القائل: " عقد في باب إعمال الفِعلَيْنَ اللَّذَين يُعطف أحدهما على الثاني" . و يذهب موفق الدين ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـــ) إلى المعنى نفســـه و يقول: " هذا الفصـــل من باب إعمال الفِعْلَيْن و هو باب الفاعلَيْن و المفعولَين"[٣١] و عرّفه ابن المعطي (ت: ٦٢٨هـ) بقوله:

عوامِل تنازعُ اسمًا انْجَلَى وَ ذَاكَ فِيْ عَطْفِ عَوَامِل عَلَى

و منه آتُوْنِيْ أُفْرِغْ قِطْرًا كَمِثْل زَارَنِي و زُرْتُ عمْرًا

و قال ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) [٣٢] :

قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسمٍ عَمَلْ

و قد قدَّمَ أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) تعريفًا أوضحَ، و قال:

" أن يتقدّم عاملان فصـــاعدًا من فعل أو شـــبهه غير حرف ليس أحدهما للتأكيد مجتمعين على معمول فصاعدًا ..." [٣٣] . و قد ارتضى ابن هشام الأنصاري (ت: ٦٧١هـ) تعريفًا لا يخرج ــ مع طوله ــ عن التعريفات السابقة و لكنه يزيده إيضاحًا

حيث قال:" أن يتقدّم فِعْلاَنِ متصـرّفان، أو اسـمان يُشْـبِهانهما، أو فعلٌ متصـرّف و اسم يُشْبِهه، و يتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، و هو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى"(٣٤) . و قد تابعه الذين جاؤوا بعده و استقرّ في كتبهم جميعًا، و يذكر عباس حسن من المُحْدَثِين عن النحاة تعريفًا شاملا و قال: " ما يشتمل على فِعْلَيْنِ . غالبًا ـــ متصرّفَيْن مذكورَين، أو على اسمين يشبهانهما في العمل، أو على فعل و اسم يشبهه في العمل، و بعد الفِعْلَين و ما يُشْبِههما معمول مطلوب لكل من الاثنين السابقين"(٣٥).

يبدو لي أن هذه التعريفات التي اسـتقرّت في مؤلفات النحو تنطلق من نقطة واحدة هي أن التنازع هو عبارة عن توجّه عامِلَيْنِ أو أكثر إلى معمول واحد أو أكثر .

المطلب الثاني: ركنا التنازع:

للتنازع ركنان :

١ . الفِعْلاَن أو ما يُشبههما يسمّيان :" عامِلَيْ التنازع".

٢ . و المعمول يسمّى :" المتنازع فيه".

و لكل واحد من هذين الركنَيْنِ شروطٌ عامة، و هي أربعة شروط عند الجمهور:

الشرط الأول :

" أن يكون بين العاملين ارتباط فلا يجوز أن نقول: (قَامَ قَعَدَ أَخُوْكَ) إذ لا ارتباطَ بين الفِعْلَيْن، و يحصل الارتباطُ بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء:

الرابط الأول: عطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف، نحو أن تقول: " قَامَ و قَعَدَ أَخُوْكَ).

الرابط الثاني: كـــون أولهما عاملا في ثانيهما، نحو قوله تعالى: { وَ أَنَّهُمْ ظَنُّوْا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أَحَدًا} [الجن:٧] فالعاملان المتنازعان هما (ظنوا و ظننتم)، و المعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث الله أحدا)، و (كما ظننتم) معمول لــ (ظنوا)؛ لأن الجار و المجرور صـفة لمصـدر يقع مفعولا مطلقًا ناصـبُهُ (ظنوا)، و التقدير: ظنوا ظنًّا مماثلا لظنكم أن لا يبعث الله أحدا.

الرابط الثالث: أن يكونَ ثاني العامِلَيْن جوابًا للأول معنويا ، نحو قوله تعالى: { يَسْتَفْتُوْنَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيْكُمْ فِيْ الكَلاَلَةِ...} [سورة النساء، الاية:١٧٦]، أو صناعيًا، نحو قوله تعالى: { قَالَ آتُوْنِيْ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا...} [الكهف:٩٦]

الشـــرط الثاني: " أن يكونَ العامِلان متقدِّمَين على المعمول، فليس من التنازع عند جمهور النحاة، نحو قولك: (زيدٌ قَامَ و قَعَدَ) و لا نحو قولك: (زيدًا لَقِيْتُ و أَكْرَمْتُ) لتقدّم المعمول في هذين المثالَيْن"[٣٦] .

و أجاز بعض المَغَارِبَة تقدُّم المعمول على العامل، " مســـتدلاً بقوله تعالى: { بِالْمُؤْمِنِيْنَ رَءُوْفٌ رَحِيْمٌ} [سورة التوبة:الاية : ١٢٨] ، فإن كلمة (بالمؤمنين) تتعلق بـ (رءوف) و كذلك تتعلق بــ (رحيم)، فيكون من باب التنازع. و قد ردَّ الأزهري و قال: " و لا حجةَ له ؛ لأن الثاني لم يجئ حتى اسـتوفاه الأول، و معمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه"[٣٧] " و ما قاله بعض المغاربة قال به الرضـــي و عبارته:" و قد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصـــوباً، نحو: (زيدًا ضـــربتُ و قتلتُ) و (بِكَ قمتُ و قعدتُ). و تعقبه البدر الدماميني فقال: يلزم عليه إعمال الثاني تقدم ما في حيّز حرف العطف عليه و هو ممتنع"[٣٨] .

و ليس من التنازع عندهم، نحو قولك: (قَعَدَ زيدٌ و تَكَلَّمَ بخيرٍ)، و لا نحو قولك: (لقيتُ زيدًا و أكرمتُ) لتوسُّط المعمول بين العاملين خلافًا للفارسي: " و مال المرادي في شرح التسهيل إلى جواز التنازع في التوسط و التقدم"[٣٩] .

الشـــرط الثالث: أن يكون كل واحد من العاملين موجهًا إلى المعمول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى[٤٠] ، فلاتنازعَ في نحو قوله تعالى: { وَ أَنَّهُ كَانَ يَقُوْلُ سَـفِيْهُنَا عَلَى اللَّهِ شَـطَطًا}[سـورة الجن، الاية:٤]، لاحتمال عمل (كان) في ضـمير الشأن؛ فلا تكون متوجةً إلى (سفيهنا)، و لم يشترط ذلك آخرون، فجوّزوا التنازع في المثال على تقدير عملها في ضـمير الشـأن، و هذا هو الأظهرو لا يقع التنازع في نحو قول جرير :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيْقُ و مَنْ به و هَيْهَاتَ خلٌّ بالعقيقِ نُوَاصِلُه[٤١]

خلافًا للفارســـي و الجرجاني ؛ لأن الطالب بالمعمول و هو (العقيق) إنما هو (هيهات) الأول و أما (هيهات) الثاني فلم يؤت به للإســـناد إلى العقيق، بل لمجرد التقوية و التوكيد لهيهات الأول، فلا فاعلَ له أصلاً و لهذا قال الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِيْ أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَحِقُوْنَ احْبِسِ احْبِسِ

فليس كل واحد من (أتاك أتاك) موجّها إلى قوله (اللاحقون) إذ لو توجه كل واحد إليه لقال: أتوك أتاك اللاحقون، أو قال : أتاك أتوك اللاحقون، بل المتوجه إليه منهما هو الأول، و الثاني تأكيد له .

الشـــرط الرابع: أن يكونَ مذكورين؛ " فلا تنازع بين محذوفين، نحو: (زيدًا) في جواب (منْ ضـــربتَ و أكرمتَ؟) و وجّهَ الروداني كون (زيدا) في المثال ليس من التنازع بأن الجواب على سنن السؤال، و (ضربت و أكرمت) لم يتنازعـــــا (من) لتقدمها، بل عمل فيها الأول، و عمل الثاني في ضـميرها محذوفًا فهو مثل (ضـربتُ

زيدًا، و أكرمتُ زيدًا) و لا تنـازع في ذلك، فحينئذ يكون الجواب كالسؤال، و التقدير: (ضـربتُ زيدًا، و أكرمتُ زيدًا) فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين، و حذف مفعول الآخر: من باب دلالة الأوائل على الأواخر أو العكس لا من التنازع. (٤٢)

و لا بين محذوف و مذكور، لقولك في جواب هذا السؤال: (أكرمتُ زيدًا). ثم اعلم ثانيًا أن العاملين

١ . إما أن يكونا فِعْلَيْن، نحو قوله تعالى:

{ كُلُوْا واشْـرَبُوْا مِنْ رزْقِ اللهِ ...} [البقرة:٦٠]، و قال أيضـا: { قُلْ تَعَالَوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكـــُمْ .....} [الأنعـــام:١٥١]، و قال أيضا: { آتُوْنِيْ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} [الكهف:٩٦]. (٤٣)

٢ . و إما أن يكونا وصفَيْن (أ) إما اسمي فاعلَين،نحو قوله تعالى:

{ رُسُـلاً مُبَشِّـرِيْنَ وَ مُنْذِرِيْنَ لِئَلاَّ يَكُوْنَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ...} [النسـاء: ١٦٥]، (ب) و إما اسمَيْ مفعولَيْن، نحو قول كثير عزة:

قَضَى كُلُّ ذِيْ دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ وَ عَزَّةُ مَمْطُوْلٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا

(ج) و إما أن يكونا اســمَي تفضــيل،([٤٣]) نحو: (زيدٌ أضــبطُ الناسِ و أجمعُهُمْ للعلمِ) (د) و إما أن يكونا صفتَيْن مشبهتَين، نحو: (زيدٌ جميلٌ و نظيفٌ ظاهرُهُ)) و كقوله تعالى: { وَ إِنْ أَدْرِيْ أَ قَرِيْبٌ أَمْ بَعِيْدٌ مَّا تُوْعَدُوْنَ} [الأنبياء:١٠٩].

٣ ـ و إما أن يكونَ العامِلان مصدرَيْن، نحو قولك: (عَجِبْتُ من حبِّـك و تقديـرِكَ زيـدًا)، و نحو قولـه تعـالى: { وَ لَكُمْ فِيْ الأَرْضِ مُسْـــتَقَرٌّ و مَتَـاعٌ إِلَى حِيْنٍ} [البقرة:٣٦]، و قال أيضـــا: { وَ عَلَى المَوْلُوْدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَ كِسْـوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوْفِ...} [السورة نفسها: ٢٣٣]، أو يكون ثلاثة مصادر، كقوله تعالى: { وَ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَ هُدًى وَ رَحْمَةً وَ بُشْرَى لِلمُسْلِمِيْنَ} [النحل:٨٩]. (٤٤)

٤ ـــ و قد يكونان مختلفَيْن([٤٦]) (أ) أحدهما فعل و الآخر اسم فعلٍ، نحو قوله تعالى: { هَاؤُمُ اقْرَءُوْا كِتَابِيَهْ} [الحاقة: ١٩]، (ب) أو أحدهما فعل و الآخر اسم فاعلٍ، نحو قوله تعالى: { فَنَادَتْهُ المَلاَئِكَةُ وَ هُوَ قَائِمٌ يُصَلِّيْ فِيْ المِحْرَابِ ...} [آل عمران:٣٩]، (ج) أو أحدهما فعل و الآخر مصدر، نحو قوله تعالى: { سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُوْنَ} [النحل:١]، (د) أو المتنازع فعل و مصدران، نحو قوله تعالى: { فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ العَدَاوَةَ وَ البَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ...} [المائدة:١٤].

" و يُشْتَرَطُ في الفعل ـــ زيادة على الشروط العامة التي قدّمنا ذكرها أن يكون متصرفا؛ فلا يجوز أن يكون جامدًا كعسى و ليس، و فعل التعجب، و نعم و بئس، و في هذا خلاف لبعض النحويين ... [٤٥]

و يُشْتَرَطُ في غير الفعل أن يكون مشابهًا للفعل في العمل، فلا يجوز أن يكون وصفًا غير عامل كاسم الفاعل و اسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضي".

و عُلِمَ مما قدّمنا " أن التنازعَ لا يقع بين حرفَيْن؛ لأن الحروف لا دلالةَ لها على الحدث حتى تطلب المعمولات و أجاز ابن العلج التنازعَ بين الحرفين مستدلاً بقوله تعالى: { فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوْا ...} [البقرة: ٢٤]؛ فقال تنازع (إنْ و لَمْ) في (تفعلوا) و ردّ بأن (إنْ) تطلب مثبتًا و (لَمْ) تطلب منفيًا و شرط التنازع الاتحاد في المعنى".

" و لا يقع التنازع بين حرف و غيره من فعل و اسم و من أجاز بين حرفين أجازه بين الحرف و غيره، كما نقل ابن عمرون عن بعضهم أنه جوّز تنازع لعلّ و عسى، نحو: (لعل و عسى زيد أن يخرجَ) على إعمال الثاني، (و لعل و عسى زيدًا خارج) على إعمال الأول، و ردّ بأن منصوب عسى لا يحذف".

و لا يقع التنازع بين عاملَيْن (جامدين)؛ لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل و معموله و الجامد لا يفصل بينه و بين معموله[٤٦]

المطلب الثالث:ضابط التنازع

ذهب معظم النحويين الى جواز التنازع في الســـببي المرفوع[٤٧] لذا جوزوا التنازع في قول كثير[٤٨]:

قضى كلُّ ذي دينٍ فوفى غريمهُ وعزةُ ممطولٌ مُعنى غريمها

قال الرماني في توجيه اعراب البيت : ((.... فأما (غريمها) الثاني فانه رفعه بـ (ممطول) لا بـ (معنّى) وانما كان ذلك لأنه لو رفعه بـ (معنّى) جرى (ممطول على غير من هو له خبر وهو لمؤنث الذي هو عزّه) والشـــاعر هو الغريم وكان ينبغي ان يظهر الضمير فيقول (ممطول هو معنّى غريمها) لأن اسم الفاعل او المفعول اذا جريا على غير من هما له برز ضمير الفاعل منهما))...[٤٩] .

وانفرد ابن خروف بالقول انه لا تنازع في ســـببي مرفوع فلا تنازع في نحو (زيدٌ منطلقٌ مسرعٌ اخوه) وعليه لا تنازع في الشطر الثاني من بيت كثير[٥٠] :

وعزةُ ممطولٌ معنى غريمها

لأنّك لو قدرته لأسندت أحد العاملين الى السببي واسندت الآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ ، لأنه لم يرفع ضميره ، ولا ما لابس ضميره وذلك ممنوع ، فيحمل البيت أنَّ (غريمها) مبتدأ و (ممطول ومعنى) خبران او ممطول خبر و مُعنّى صفة له او حال من ضميره[٥١] .

وتابع ابنُ مالك ابنَ خروف ومنع التنازع في الســـببي المرفوع ونص انه لا تنازع في بيت (كثيّر) مار الذكر[٥٢] قال محمد محي الدين عبد الحميد ((إن النحارير من العلماء كابن مالك (رحمه الله) ذهبوا الى ان هذه العبارة ليســـت من

باب التنازع اصــلاً لأنه لا يصــح ان يكون الشــاعر قد اعمل العامل الاول كما لا يصـــح ان يكون قد اعمل العامل الثاني ، لأنه لو اعمل احدهما أياً كان لوجب ان يبرز ضـــمير المعمول مع العامل الذي لم يعمله في لفظ المعمول لكونه جارياً على غير من هو له ، وعلى هذا يكون قوله (عزّه) مبتدأ أول وقوله (غريمها) مبتدأ ثانٍ وقوله (ممطول) خبر المبتدأ الثاني تقدم عليه وقوله (معنى) خبراً ثانياً للمبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبريه في محل رفع خبر المبتدأ الاول ومن هذا تعلم أنّ في قوله (ممطول) وقوله (معنى) ليسا عاملين لأنهما خبران))[٥٣]

الخاتمة

قد أرجعت فكرة العامل في النحو عند الكثيرين إلى تأثر النحاة بأصول الفقه فقد ذهب الفقهاء إلى القول بالعامل والبحث عن العلة، كما تأثر النحاة بعلم الكلام وعلمائه من قولهم بأن لكل حادث محدثاً ولكل موجود موجداً، وأنه لا يمكن أن يكون هناك مخلوق بغير خالق، ولم ينتبه النحاة إلى الفرق بين طبيعة كل من العلمين حيث يعتمد النحاة على شـــواهد من كلام الناس في حين يقوم الفقه على النص القرآني ،وإذا كان باب الاشـــتغال يقوم في جوهره عند النحاة على عدم جواز إعمال الفعل في الاسم الظاهر وضميره معاً فإن الباب يواجه اعتراضاً في أصله وذلك عند كثير من المحدثين الرافضـــين لفكرة العامل، وذلك انطلاقاً من أن العوامل في النحو تختلف عن مثيلاتها من العوامل الأخرى فهي ليســـت طبيعية وإنما هي من صـــنع المتكلم ويمكن له أن يغفلها ولكنه يكون قد خالف القواعد النحوية، فقاعدة النحاة أن لكل منصـوب ناصـباً هي التي حملتهم على ذلك التقدير غير اللازم ،وقد كان قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة عند مناقشته باب الاشتغال أنه "يجوز رفع المشغول عنه ونصـــبه ولا داعي لذكر حالات الوجوب أو الترجيح، وتردَ أمثلة هذه الحالات إلى أبوابها من كتب النحو" وهكذا يمكن أن نرى النحاة قد لجأوا إلى تقدير محذوف اتقاء للتصـــادم بين هذه الأمثلة وقواعدهم من ناحية، ومنعاً للتعارض بينها وبين ما يعتنقه النحاة من وجهات عقدية.

أما السـبب في ظهور قضـية التنازع فربما يعود إلى من أوضـعه النحاة، وهو عدم جواز اجتماع عاملين على معمول واحد، وذلك مثل "قام وقعد علي" فلا يجوز أن يكون "علي" فاعلاً لكل من "قام" و"قعد" معاُ.

وقد تطورت المسألة من هذه البداية البسيطة إلى التعقيد والتركيب فأخذوا يتصورون ويفترضون أشكالاً مختلفة ومتعددة لما يمكن أن تأتي عليه ظاهرة التنازع، وبالغوا في ذلك مبالغة خرجت بالباب إلى لون متعسف من الافتراضات غير الواقعية، ولم يكتفوا بما ورد من أنماط في الواقع اللغوي بل أخذوا في اختراع أنماط من مخيلتهم، فمن الصور المرفوضة في باب التنازع صور الأفعال المتعدية إلى اثنين كظن، والأفعال المتعدية إلى ثلاث كأعلم حيث لم يرد فيها استعمال عن العرب. ولعل المسألة ترتبط أيضاً بأمور عقدية وفقهية مؤداها أنه لابد من موجد واحد للظاهرة حتى لا يجتمع مؤثران على أثر واحد وتتعارض صورة مثل "قام وقعد علي"مع هذه القاعدة، وذلك لاجتماع الفعلين على فاعل واحد ومن هنا لجأ النحاة إلى وضع باب التنازع وما يتصل به من قواعد الإضمار في أحد الفعلين حتى ينسجم النمط مع القاعدة، ويظل للمعمول عامل واحد يعمل فيه.

وبعد أن استعرضنا آراء النحاة في بابي الاشتغال والتنازع نستطيع أن نرصد القواعد التي أقام عليها النحاة هذين البابين والتي أدت في معظمها إلى ذلك التعقيد فيهما:

١. قضية العامل وأثرها وقد أشرنا إليها سابقاً وما ترتب على القول بها من افتراض صور ليس لها نصيب من الواقع.

٢. ضرورة الحفاظ على الشكل النمطي للجملة، ومن ثم وجوب الإضمار في باب الاشتغال.

٣. اختصاص بعض الأدوات بالدخول على الأفعال، وما يترتب على ذلك عندما تدخل هذه الأدوات على الأسماء، وغلبة دخول بعض الأدوات الأخرى على الفعل، وإضافة بعض الأحكام الإعرابية الجديدة نتيجة دخول هذه الأدوات على الأسماء.

٤. إجراء القياس على كل ظاهرة، فيجرون أحكام نصب المشغول عنه على الاسم المرفوع، وإجراء أحكام التنازع في المتعدي إلى واحد، على المتعدي إلى اثنين وكذلك المتعدي إلى ثلاثة.

٥. تجنب الإضمار قبل الذكر، ولذلك ذهب جمهورهم إلى ضرورة إعمال الثاني في باب التنازع.

٦. تجنب حذف الفاعل، ولذلك ذهبوا إلى ضرورة إضمار المرفوع في العامل الأول عند إهماله.

٧. جواز الاستغناء الفضلة وإهمالها، ولذلك ذهبوا إلى عدم وجوب إضمار المنصوب والمجرور في العامل الأول عند إهماله.

٨. انتباه النحاة إلى التفرقة بين ما أطلقوا علية (تفسير المعنى) و (تفسير الإعراب)، وإدراكهم أن تفسير الإعراب ربما يأتي مخالفا للمعنى وربما مناقضا له، ولكن القاعدة عندهم أولى بالاتباع.

ونستطيع أيضاً أن نرصد أهم الانتقادات التي أجريت لآراء النحاة في البابين، من أجل الاسترشاد بها في مراجعة البابين وتنقيحها، وهي على النحو التالي:

١. تطبيق النحاة لآراء الفقهاء في علم أصول الفقه دون الوعي بالفرق بينهما.

٢. عكس النحاة الوضع الطبيعي للأشياء فالمفروض أن يرصد الواقع اللغوي ثم تستخرج منه القواعد، فتكون معبرّة عنه وعاكسه له، ولكن النحاة وضعوا قواعدهم، ثم عرضوا عليها الواقع اللغوي وما اختلف معها أوّلوه.

٣. عدم احتياج صور الاشتغال إلى تقدير فعل محذوف لأن الكلام مفهوم بدون هذا التقدير، والدليل على ذلك قدرة الفعل الموجود على تفسير ذلك المحذوف المجهول،

وبما أن الفعل يحذف في الاشتغال عند وجود قرينة عليه فلا تبدو هناك حاجة لتقدير هذا المحذوف.

٤. عدم احتياج صور التنازع إلى الإضمار، لأن المعنى مفهوم من السياق، كما أن الإضمار يترتب عليه وجود مجموعة من الصور غير الواقعية، ويؤدي إلى تعقيد في الضمائر وما تعود إليه.

٥. تفسير ظاهرة حذف الفعل في الاشتغال وحذف الفاعل أو المفعول في التنازع بأنه ظاهرة طبيعية في اللغة تتمثل في ميلها إلى الإيجاز والاختصار.

٦. الرد على اختصاص الأدوات بوجود ما يعارضه من أمثلة واقعية وقد التفت بعض النحاة إلى ذلك فذهبوا إلى أن اشتراط وجود الجملة الفعلية بعد أدوات التخصيص يعد ضرباً من الوهم.

الهوامش

[١]) ابن عصفور، المقرب، ج١، ص ٨٧

[٢]) عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص١٢٧

[٣]) سورة يوسف، الآية ٤

[٤]) سورة الذريات، الآية ٤٧

[٥]) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ص٥٥٢، ٢٥٦

[٦]) حاشية الصبان، ج٢، ص ص٧١-٧٢

[٧]) حاشية الخضري، ج١، ص١٥٥

[٨]) مجلة المجمع، كتاب الأصول، ج٣، ص٢٤٣

[٩]) حاشية الخضري، ج١، ص١٥٥

[١٠]) الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٣٠٣

[١١]) ابن هشام، المغني، ج٢، ص ص٣٩٩، ٤٠٢

[١٢]) ابن هشام، المغنى، ج٢، ص ص٤٠٢-٤٠٣

[١٣]) عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص١٤٣

[١٤]) شرح الحدود النحوية: الفاكهي: ٩٨.

[١٥]) ينظر المقتضب: ٤/٧٢-٧٣ و ٣/١١٢.

[١٦]) ينظر المقتضب: ٣/١١٢ والآية في سورة الأحزاب: ٣٥.

[١٧]) ينظر ديوانه: ٢/٣٠٠ والرواية فيه:

وليسَ بعدلٍ إنْ سَبَبتُ مقاعساً بآبائي الشمّ الكرامِ الخضارمِ

ولكنَّ عدلاً لو سَبَبْتُ وسبَّني بنو عبد شمس من منافٍ وهاشمِ

[١٨]) ينظر شرح ديوانه: ١٤٥.

[١٩]) ينظر المقتضب: ٤/٧٦.

[٢٠]) ينظر الكتاب: ١/٧٩.

[٢١]) المقتضب: ٤/٧٤ .

[٢٢]) المقتضب: ٤/٧٧.

[٢٣]) المقتضب: ٤/٧٧-٧٨.

[٢٤]) ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، ١: ٦١٣

[٢٥]) المبرد: المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، ٣: ١١٢

[٢٦]) سابق الدين ابن يعيش الصنعاني: كتاب التهذيب الوسيط في النحو، ت ٤٠٠

[٢٧]) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب ص٣٨

[٢٨]) موفق الدين ابن يعيش: شرح المفصل، ١: ٧٧

[٢٩]) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٨٦

[٣٠]) ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي: ١: ٦١٣، و خالد بن عبد الله الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ١: ٣١٥

[٣١]) محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان، ١: ٩٧

[٣٢]) الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٨٢

[٣٣]) سيبويه: الكتاب: ١: ٧٣

[٣٤]) ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي: ١: ٦١٣

[٣٥]) ابن يعيش الصنعاني: كتاب التهذيب الوسيط في النحو: ص: ٤٠٠

[٣٦]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢: ١٥٧
[٣٧]) أبو حيان الأندلسي: تذكرة النحاة: ص: ٣٣٧
[٣٨]) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك: ص: ١٨٦
[٣٩]) عباس حسن: النحو الوافي، ط٩، دار المعارف، (د . ت)، ٢: ١٨٧
[٤٠]) المرجع نفسه: ٢: ١٨٧
[٤١]) محمد محيي الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٢: ١٨٦
[٤٢]) ياسين بن زين الدين الحمصي: حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، ص: ٩٠
[٤٣]) محمد محيي الدين عبد الحميد: عدة السالك: ٢: ١٨٧.
[٤٤]) الأزهري: شرح التصريح، دار الفكر، (د . ت)، ١: ٣١٨
[٤٥]) محمد محيي الدين عبد الحميد: عدة السالك: ٢: ١٨٧
[٤٦]) محمد محيي الدين عبد الحميد: عدة السالك: ٢: ١٨٧
([٤٧]) ينظر : ارتشاف الضرب :٨٨/٣.
([٤٨]) ينظر : ديوانه : ١٤٣.
([٤٩]) ينظر : توجيه اعراب ابيات ملغزة في الاعراب :٢٦٠ .
([٥٠]) ينظر : همع الهوامع :١٠١/٣ .
([٥١]) ينظر : المصدر نفسه ١٠١/٣.
([٥٢]) ينظر : ارتشاف الضرب :٨٨/٣.
([٥٣]) الانتصاف من الانصاف ،٩١/١ – ٩٢ .

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، المطبعة العامرية الشرقية، القاهرة، ١٩٠١م.

(٢) حاشية الصبيان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت).

(٣) الرد على النحاة، ابن مضاء، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي لبن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بالعراق ١٩٨٠م.

(٥) شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة ١٩٨٠م.

(٦) شرح القصائد العشر للتبريزي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة صبيح، مصر الطبعة الأولى ١٩٦٢م.

(٧) مجلة مجمع اللغة العربية، كتاب في أصول اللغة، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٣م.

(٨) معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

(٩) مغنى اللبيب، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح.

(١٠) المغرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٧١م.

(١١) اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر ١٩٦٦م.

(١٢) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠م.

(١٣) همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٩م.

(١٤) ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، ت: صاحب أبو جناح، القاهرة، ١٩٧١م، ١: ٦١٣.

(١٥) المبرد: المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ـــ ت)، ٣: ١١٢.

(١٦) سابق الدين ابن يعيش الصنعاني: كتاب التهذيب الوسيط في النحو، ت: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ. ١٩٩١م، ص: ٤٠٠.

(١٧)الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ت: علي بو ملحم، دار و مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٣٨.

(١٨)موفق الدين ابن يعيش: شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة: ١: ٧٧.

(١٩)ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، د: ١٨٦

(٢٠)ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي: ١: ٦١٣، و خالد بن عبد الله الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر (د. ت): ١: ٣١٥.

(٢١)محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان، ترتيب مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، ١: ٩٧،

(٢٢)الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، ١٣٩٨، ص: ١٨٢.

(٢٣)ابن يعيش الصنعاني: كتاب التهذيب الوسيط في النحو: ص: ٤٠٠.

(٢٤)ابن المعطي: شرح ألفية ابن المعطي، ت: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، ط١، ١٤-٥هـ. ١٩٨٥م، ص: ٦٥١.

(٢٥)ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١٣٩٩هـ. ١٩٧٩م، ٢: ١٥٧.

(٢٦)محمد محيي الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٢: ١٨٦.

(٢٧) ياسين بن زين الدين الحمصي: حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، ط٢، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر، ١٣٩٠ هـ. ١٩٧١م، ص: ص: ٩٠.

References

1. Al-Khudari's Commentary on Ibn Aqil's Explanation, Eastern Amiriya Press, Cairo, 1901.
2. Al-Sabyan's Commentary on Al-Ashmuni's Explanation, Dar Iḥyāʾ Al-Kutub Al-ʿArabiyya, ʿIsa Al-Babi Al-Halabi & Co. (no date).
3. Response to the Grammarians by Ibn Midaa, edited by Dr. Shawqi Daif, Dar Al-Ma'arif, Cairo, 2nd edition, 1982.
4. Commentary on Al-Zajjaji's "Jumāl" by Ibn ʿAsfur, edited by Abu Janah, Ministry of Awqaf, Iraq, 1980.
5. Commentary on the Seven Long Poems by Ibn Al-Anbari, edited by Abd Al-Salam Harun, 4th edition, 1980.
6. Commentary on the Ten Poems by Al-Tabrizi, edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Sabiḥ Library, Egypt, 1st edition, 1962.
7. Journal of the Arabic Language Academy, Book on Language Principles, Volume 3, 1st edition, Cairo, 1983.
8. Meanings of the Quran by Al-Farraʾ, edited by Ahmed Youssef Najati and Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian General Book Organization, Cairo, 2nd edition, 1980.
9. "Al-Mughni" by Ibn Hisham, edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Muhammad Ali Sabiḥ Library.
10. "Al-Maghrib" by Ibn ʿAsfur, edited by Ahmed Abdul Sattar Al-Jawari and Abdullah Al-Jabouri, Al-Ani Press, Baghdad, 1st edition, 1971.
11. Language and Grammar: The Old and the Modern by Abbas Hassan, Dar Al-Ma'arif, Egypt, 1966.
12. "Al-Nahw Al-Wafi" by Abbas Hassan, Dar Al-Ma'arif, Cairo, 1980.
13. "Hamaʿ Al-Hawāmiʿ" by Al-Suyuti, edited by Abdul Aal Salem Makram, Scientific Research House, Kuwait, 1979.
14. Ibn ʿAsfur Al-Ishbili: Commentary on Al-Zajjaji's "Jumāl", edited by Abu Janah, Cairo, 1971, Vol. 1, p. 613.
15. Al-Mubarrad: "Al-Muqtaḍab", edited by Muhammad Abdul Khaliq ʿUdaymah, ʿIlm Al-Kutub, Beirut (no date), Vol. 3, p. 112.
16. Al-Sabik Al-Din Ibn Yashiy Al-Sanʿani: "Al-Tahdhib Al-Wasīṭ" in Grammar, edited by Dr. Fakhr Salih Suleiman Qadara, Dar Al-Jil, Beirut, 1411 AH - 1991 CE, p. 400.
17. Al-Zamakhshari: "Al-Mufṣal" in the Art of Iʿrāb, edited by Ali Bou Malham, Dar and Library Al-Hilal, Beirut, 1st edition, 1993, p. 38.
18. Muwaffaq Al-Din Ibn Yashiy: Commentary on "Al-Mufṣal", Al-Mutanabi Library, Cairo, Vol. 1, p. 77.

19. Ibn Hisham Al-Ansari: "Uwdah Al-Masalik" to Ibn Malik's Alfiya, edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Fikr, Beirut, Lebanon, (no date).
20. Ibn ʿAsfur Al-Ishbili: Commentary on Al-Zajjaji's "Jumāl": Vol. 1, p. 613, and Khalid bin Abdullah Al-Azhari: Commentary on "Al-Tasrih" on "Al-Tawḍiḥ", Dar Al-Fikr (no date): Vol. 1, p. 315.
21. Muhammad bin Ali Al-Sabban: "Hāshiyat Al-Sabban", arranged by Mustafa Hussein Ahmed, Dar Al-Fikr, Vol. 1, p. 97.
22. Al-Khudari: Commentary on Ibn Aqil's Explanation, Dar Al-Fikr, 1398 AH, p. 182.
23. Ibn Yashiy Al-Sanʿani: "Al-Tahdhib Al-Wasīṭ" in Grammar: p. 400.
24. Ibn Al-Muʿṭi: Commentary on Ibn Al-Muʿṭi's Alfiya, edited by Dr. Ali Musa Al-Shumali, Al-Khariji Library, 14-5 AH - 1985 CE, p. 651.
25. Ibn Aqil: "Sharh Ibn Aqil", edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Fikr, 1399 AH - 1979 CE, Vol. 2, p. 157.
26. Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid: "ʿUddat Al-Sālik" to the Verification of "Uwdah Al-Masalik": Vol. 2, p. 186.
27. Yasin bin Zain Al-Din Al-Homsi: Commentary on Al-Faki's Explanation of "Qatr Al-Nada", 2nd edition, Mustafa Al-Babi Al-Halabi & Sons Press, Egypt, 1390 AH - 1971 CE, p. 90.